كراء المثل في المدة التي يفيت الزرع حسما يأتي للمؤلف فلا
معنى لعقد الكراء على ذلك وقد قرر الحط كلام المصنف بما قلنا
فقال قوله للزرع ما لم يكن كراؤها الآن لغير ذي الزرع مدة
تفي مدة الزرع اه افادة الرماصي فان قلت ما الفرق
بين الشجر والزرع قلت ذكر بعض شيوخنا لعل الفرق
ان الزرع يفسد بقلعه بخلاف الشجر فلا يفسد اذ يمكن
غرسه وسيأتي افاده العدوي وشبه في امتناع الكراء لغير
المكتري الاول فقال كأن اكترى ارضه لشخص مدة محدودة
وغرس فيها شجرا وتمت المدة والشجر مثمر وابر الثمرة
الذي على الشجر يوم تمام المدة فليس للمكتري كراؤها
لغير المكتري الاول كما في سيلة الزرع بجامع حصول الضرر
بالقلع قال الخرشي والشجر اذا كان فيه ثمر فذا بركمان يمتزلة
الزرع وكنس المراحيض للدار المكتراة يجب فيه بالشرط من
احدهما على الاخر او بالعرف عند عدم الشرط والا لكن شرط
والاعرف فيقضى به على المكتري وهل كنسه على المكتري ان كان
ما فيه سابقا على الكراء بل وان حدث ما فيه بعد الكراء او
الحادث على المكتري في الجواب خلاف قال في المدونة
اكترى دارا وحمامها وشرط كنس المراحيض والسرادق وغسالة
الحمام على المكتري جاز لانه امر معروف وجهه وظاهر هذا ان
ما ذكر على المكتري بطريق الاصالة ثم قال فيها الصاوي
اكترى دارا فعلى رب الدار كنس مراحيضها وهذا
صريح في ان ما ذكر على المكتري بطريق الاصالة فحمل بعضهم
المحلين على ظاهرهما ووفق بعضهم بينهما بان الاول فيما حدث
والثاني فيما سبق وبان الاول في غير الفنادق والثاني في
الفنادق افاده سب وجاز بشرط كهرمة اي اصلاح للدار
المكتراة

المكتراة وخوها وتطيين للحمامي المكتري من كراء قال الرماصي
سويه المصنف بين المرمة والتطيين وقد فرق بينهما في المدونة
فلم يذكر اشتراط كونه من الكراء الآتي المرمة ونصها على
اختصار ابن سعيد ومن اكترى دارا وحماما على ان ما احتاجت
اليه من مرمة رممها المكتري فان شرط ان ذلك من الكراء جاز
ولو شرط ان ما عجز عنه الكراء فنفقه الساكن من عنده لم يجز
ولو شرط ان عليه ما احتاجت من بسير مرمة او كبير شيء
فلا خير فيه الا ان يكون ذلك من كرائها فقال ابو الحسن قوله
فان اشترط ذلك من الكراء جاز قيل معناه والكراء على النقد
او كان ينتظم النقد والا لم يجز اذ لا يدري ما يحل عليه بالهدم
وقال اللخمي يريد وان كان موجلا فان هذا الشرط لا يفسد
العقد لان القصد في ذلك ما يحتاج في الغالب الى اصلاحه
مثل خشبة تكسر وترفيع حايط وشبه ذلك مما يقل خطبه
ولا يودي بتجيله الى غير اه وقال الوانوغي قال القابسي
انظر اذا كان الكراء انما يقبض يوما بيوم او كانت العادة
تاخيره الى اخر السنة فقد تحتاج الدار الى مرمة اول السنة
يجمع الكراء وهذا غرر لانه لا يدري متى يدفع الكراء
وبهذا كان الشيوخ قديما يعارضونه اه ونصها في التطيين
ومن اكترى دارا على ان عليه تطيين البيوت جاز ذلك ان
سمى تطيينها في السنة مرة او مرتين او في كل سنتين مرة
لانه معلوم واما اذا قال كلما احتاجت طينتها فهذا مجهول
لا يجوز فقال ابو الحسن ظاهره ان هذا زيادة على الكراء فلا يكون
اكثر منه باكثر وبهذا التطيين ودلك من الكراء على ما
تقدم اه فان قلت ترى ان التقييد بكونه من الكراء لم يذكره
في المدونة الا في المرمة وتقييده بكونه وجب ذكره ؟